في ذلك الوقت، مفادها ان الاتحاد السوفياتي وافق على دعمه لهذا التعديل، مع شعوره بالصعوبات والاخطار التي تنطوي على افساد هذا القرار (وهو الحصول الصعب على الحدّ الادنى للاتفاق بين الدول العربية واسرائيل). ولهذا فضّل، في الظاهر، تجاهل فكرة التعديل هذه، الاّ ان الجهود غير الناجحة التي بذلها استمرت في اقناع عرفات بأن يتجاوز تحبيذه الى دور تلعبه المنظمة في أعمال مؤتمر جنيف للسلام[٩٣].

تدخّلات سوفياتية خفيّة

ان الدعم السوفياتي للمنظمة، والضغوط على سوريا من أجل فرض خيار الحل الشامل، أعادا القضية الفلسطينية الى مركز الصدارة في تحرّك موسكو الاقليمي. وبالطبع، ان هذا التحرّك لم يتعلّق باعاقة النجاح الذي حقّقته دبلوماسية كيسنجر فحسب، بل، أيضاً، بتوازن القوى الذي بدأ ينشأ في الشرق الاوسط. فالقاهرة وعمّان اللتان كان يجمعهما موقف مشترك من الاميركيين، اتفقتا، في بيان مشترك أُصدر في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٤، على تجزئة الحل. على الرغم من ذلك، فان احدى المفارقات التي بيّنت ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قد تخلّى، بعد، عن آماله في حل المشكلة من طريق وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، كانت استجابته الحماسية، بشكل غير ناضج، للبيان المصري ـ الاردني المشترك[٩٤]. ويبدو انه أخطأ في حسابه لاستجابته تلك، بسبب تقسيمه مسؤولية تمثيل الفلسطينيين بين منظمة التحرير الفلسطينية (حيث انها تمثّل الفلسطينيين خارج الاردن)، والملك حسين (على احتمال ان يعتبر الممثل الشرعي للفلسطينيين داخل الاردن). ولهذا رحّبت موسكو به كاشارة الى انتقال الاردن في اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والاقطار العربية الاخرى، وأشادت بالدور الذي يمكن ان يقوم به هذا التدبير لدور تلعبه المنظمة في جنيف. وكان الاتحاد السوفياتي يعلم بأن هذا العمل سيؤدي الى رفض اسرائيل الموافقة على محادثات جنيف، اذا ما حضر وفد فلسطيني؛ وعليه، فقد رأى، في هذا التطوّر الجديد، أساساً لتشكيل وفد عربي أو اردني ـ فلسطيني مشترك يمكن ان تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية[٩٥].

في النصف الثاني من العام ١٩٧٤، انفتحت السياسة السوفياتية، بسرعة، على المنظمة. فقد تلقّى عرفات، في ١١ تموز (يوليو)، رسالة من بريجينيف، من طريق السفير السوفياتي في بيروت، عظيموف، تضمّنت دعوة الى زيارة موسكو. وفي الاثر، توجّه عرفات الى العاصمة السوفياتية، في أواخر الشهر عينه؛ وكان سبق الزيارة تحضير اعلامي كبير، على الصعيد الفلسطيني، واهتمام كبير، على الصعيد السوفياتي، حتى ان بعض المصادر ادّعى بأن محور المباحثات سيكون التوصّل الى «برنامج تنسيق مرحلي واستراتيجي»[٩٦].

وفي السياق عينه، صرّح مسؤول الدائرة الاعلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربه، بالقول ان الموقف السياسي الذي يمكن ان تسفر الزيارة عنه بشكل مشترك مع الاتحاد السوفياتي، حتى يتمثّل احد الضمانات الرئيسة لمواجهة الحل الاميركي، يتلخّص بالتالي: «١ ـ تكريس الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلاً شرعياً وحيداً من جانب الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية. هذا الاعتراف الذي يمثّل، على النطاق الدولي، حجر الزاوية في سياسة القوى المعادية للامبريالية، ومن اجل منع الامبريالية من اعادة نفوذها الى المنطقة، على نطاق واسع. ٢ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة، وهو الموقف الذي يتصادم مع السياسة الاميركية، الرامية الى تكريس الملك حسين كممثّل لغالبية شعب فلسطين، وفرض